مركز العمل التنموي / معاً

الجدار الفولاذي

ماهيته وآثاره المتوقعة على حياة الفلسطينيين في قطاع غزة

٢٠١٠

الجدار الفولاذي

ماهيته وآثاره المتوقعة على حياة الفلسطينيين في قطاع غزة

٢٠١٠

مصادر محتويات الدراسة

الجدار الفولاذي: ماهيته وآثاره المتوقعة على البيئة الفلسطينية في قطاع غزة
د. عبد الفتاح نظمي عبد ربه
أستاذ العلوم البيئية المساعد – قسم الأحياء – الجامعة الإسلامية

أثر جدار رفح الفولاذي على القطاع الزراعي
م. نزار عبد العزيز الوحيدي
مدير إدارة النظم والمعلومات ـ وزارة الزراعة

الآثار المترتبة على إنشاء الجدار الفولاذي
ماجد فتحي حمادة
مركز العمل التنموي معاً

البعد الاقتصادي لبناء الجدار على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية
أ.د. معين محمد رجب
أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر

البيانات الواردة في أوراق العمل تعبر عن وجهة نظر أصحاب أوراق العمل.

المحتويات

الجـــدار الفولاذي: ٥
ماهيته وآثاره المتوقعة على البيئة الفلسطينية في قطاع غزة

أثر جدار رفح الفولاذي على القطاع الزراعي ١٣

الآثار المترتبة على انشاء الجدار الفولاذي ١٧

البعد الاقتصادي لبناء الجدارعلى امتداد الحدود المصرية الفلسطينية ٢١

الجــدار الفولاذي:

ماهيته وآثاره المتوقعة على البيئة الفلسطينية في قطاع غزة[١]

مقـــــدمة

تبارت وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والمحلية المختلفة في الحديث عن الجدار الفولاذي الذي تقوم السلطات المصرية ببنائه وتشييده وتدشينه على الحدود المصرية الفلسطينية، وتحديدا على حدود قطاع غزة؛ وتعددت الأهداف التي بموجبها تم تشييد الجدار الفولاذي والتي جلها – كما تشير التحليلات السياسية – يتطرق إلى زيادة الخناق السياسي والاقتصادي والأمني على قطاع غزة الذي تدير شئونه بشكل منفرد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ منتصف عام ٢٠٠٧؛ وكذلك تطرق العديد من وسائل الإعلام إلى المخاطر السياسية والاقتصادية والصحية التي يمكن أن تنجم عن تشييد هذا الجدار الفولاذي. نحاول من خلال الفقرات التالية تبيان الآثار البيئية المتوقعة من جراء تشييد الجدار الفولاذي على الحدود المصرية الغزية.

طبيعة ودواعي الجدار الفولاذي

الجدار أو السور الفولاذي (Steel or Metal Wall) هو جدار أرضي تشيده السلطات المصرية تحت الأرض على طول الحدود المصرية الغزّية البالغة نحو ١٤ كيلومترا وتقدر تكلفة هذا الجدار بنحو ٢ مليار دولار أمريكي. يهدف هذا الجدار – كما تشير السلطات المصرية – إلى وقف اختراق حدودها وأمنها عبر الأنفاق تحت الأرضية (Underground Tunnels) التي يحفرها سكان قطاع غزة من رفح الفلسطينية إلى رفح المصرية، لجلب احتياجاتهم الأساسية ومتطلبات حياتهم من جمهورية مصر العربية في وقت اشتد فيه الحصار (Blockade = Siege) الذي يفرضه الاحتلال الصهيوني منذ عام ٢٠٠٧ ويدعم في تشديد هذا الحصار الظالم المجتمع الدولي، والمجتمع العربي أيضا سواء أكان ذلك الدعم طواعية أم كراهية. يتكون الجدار الفولاذي من ألواح فولاذية يبلغ طول الواحد منها ١٨ مترا ويصل سمكه إلى حوالي ٥٠ سنتيمترا، وهذه الألواح فائقة القوة معشقة بعضها ببعض على طريقة لغز جمع مكونات الصورة. وهذا الجدار – كما تشير التقارير – سيكون مزوداً بمجسات، ومحصناً ضد تأثير القنابل، وغير قابل للقطع أو الانصهار، كما أنه غير قابل للاختراق أيضاً.

---

١ ورقة الجدار الفولاذي: ماهيته وآثاره المتوقعة على البيئة الفلسطينية في قطاع غزة، د. عبد الفتاح نظمي عبد ربه ٢٠١٠.

الجدار الفولاذي سيمتد بعمق ٢٠-٣٠ مترا تحت الأرض على طول الحدود المصرية الغزية

يمتد الجدار الفولاذي مسافة ١١ – ١٤ كيلومتراً تقريبا وبعمق ٢٠ – ٣٠ مترا في الأرض، مما يعني تدميرا للأنفاق الأرضية التي يشقها الغزّيون تحت الأرض بغية الحصول على مستلزمات حياتهم من جمهورية مصر العربية. إن مما يزيد الطين بلة أن هذا الجدار الفولاذي سيكون مسنودا بأنبوب ضخم قادم من البحر الأبيض المتوسط إلى جهة الشرق يحمل مياها بحرية مالحة، ليتم ضخها إلى باطن الأرض عبر أنابيب مثقبة ومتفرعة على فترات منتظمة (٣٠ – ٤٠ مترا) من الأنبوب الرئيس القادم من البحر. تهدف هذه المياه إلى عمل تصدعات وانهيارات للأنفاق الأرضية مما يعني تدميرها الكلي والقضاء عليها والحيلولة دون حفر أنفاق فلسطينية جديدة؛ وبالتالي تشديد الخناق على الفلسطينيين داخل قطاع غزة. إن الهدف الموجز من إقامة هذا الجدار الفولاذي تحت الأرض هو تعزيز الجهود الدولية الرامية لسجن وتجويع أهل قطاع غزة؛ لحملهم على الخضوع والاستسلام للعدو الصهيوني والغرب المتآمر. ولكن أنى لهم ذلك، لأن الفلسطينيين اعتادوا تلقين كافة شعوب الأرض صورا رائعة في كيفية إدارة الأزمات التي تعصف بهم.

يبقى أن نشير هنا إلى أن الكثير من الغموض يكتنف حقيقة الجدار الفولاذي وطبيعته، وهل يغطي تشييده كامل الحدود المصرية الغزية أم جزءا منها؟ وهل تكون له بوابات إلكترونية للكشف عن الأسلحة والمتفجرات؟ وهل تشرف عليه السلطات المصرية أم تشاركها قوات أجنبية أخرى؟ تبقى الإجابات عن هذه الأسئلة وأسئلة أخرى قد تطرح فيما بعد رهينة المستقبل القريب، والترتيبات السياسية القادمة.

الانتقادات الموجهة صوب الجدار الفولاذي

بناء الجدار الفولاذي مستمر على قدم و ساق على الحدود المصرية الغزّية

كثر الجدل الذي يثار حول تشييد وبناء الجدار الفولاذي من قبل السلطات المصرية وبإشراف أمريكي وفرنسي وإسرائيلي، كما يشير إلى ذلك تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا (Arab Organization for Human Rights in UK) الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١. لقد وجد العديد من الكتاب والمحللين ورجال السياسة ضالتهم في الحديث عن هذا الجدار الفولاذي، بل أوضح كثير منهم مدى استهجانهم لمجرد التفكير في بنائه، فضلا عن البدء في تشييده وإقامته. على سبيل المثال، وصف الكاتب والمفكر الإسلامي المصري فهمي هويدي الجدار بأنه "جدار العار،" كما وصفه آخرون بأنه "جدار الموت"، وقد اعتبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الجدار الذي تقيمه مصر تحت إشراف أمريكي فرنس اسرائيلي بأنه "جريمة ضد الإنسانية" وأنه يهدف إلى خنق وشنق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الذي يعيش ٨٠٪ من سكانه تحت خط الفقر وتستشري البطالة المقنعة بين سكانه. نفى الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة في ندوة نظمتها نقابة المحامين بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٠ حول "أضرار الجدار الفولاذي على مصر" أن يكون إنشاء الجدار الفولاذي بغرض حماية أمن مصر القومي، معللا ذلك بقوله: "إن الرؤية الإستراتيجية لدعم القضية الفلسطينية لا تتنافى مع فكرة الأمن القومي لمصر"، لافتا النظر إلى أن هذا الجدار قد يضر بالأمن القومي المصري والفلسطيني، ولا يحمى إلا أمن إسرائيل.

فتاوى حول بناء الجدار الفولاذي

أما حول الفتاوى التي تناولت بناء الجدار الفولاذي، فقد أيد مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في جمهورية مصر العربية بناء الجدار الفولاذي باعتباره ضرورة للحفاظ على الأمن القومي المصري، وتحدث بيان المجمع عن أنه من حق كل دولة أن

تقيم علي أرضها من المنشآت والسدود ما يصون أمنها وحدودها وحقوقها؛ واستطرد قائلا إن من الحقوق الشرعية لمصر أن تضع الحواجز التي تمنع ضرر الأنفاق التي أقيمت تحت أرض رفح المصرية التي تهرب منها المخدرات وما شابهها؛ مما يزعزع أمن مصر ويهدد مصالحها. من جهة أخرى أكد العديد من علماء المسلمين حرمة بناء الجدار الفولاذي، وبرروا فتواهم بسبب أن هذا البناء يأتي لسد الأنفاق الحدودية التي تستخدم في تمرير الغذاء والمواد الأساسية إلى الفلسطينيين بالقطاع، حيث سيترتب على ذلك من «إحكام الخناق على الفلسطينيين»؛ كما أكد العلماء أن المشاركة في الحصار وبناء الجدار يدخل في الفقه الإسلامي في باب «القتل بالتسبب»، وهو يوجب عند فقهاء المسلمين القصاص أو الدية، وبخاصة إذا كان مع سبق العلم والعمد على أن هذا الحصار والجدار سيضاعف قتل النساء والأطفال والرجال.

طالب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الدكتور الشيخ/ يوسف القرضاوي السلطات المصرية بوقف بناء الجدار الفولاذي الذي تقيمه على طول حدودها مع قطاع غزة، وقال في بيان أصدره: "الجدار الفولاذي عمل محرم شرعًا لأن المقصود به سد كل المنافذ على غزة، للزيادة في حصارهم وتجويعهم وإذلالهم والضغط عليهم".

نتائج الجدار الفولاذي تبعا للتحليلات السياسية

على الرغم من المبررات التي تسوقها السلطات المصرية لبناء الجدار الفولاذي والمتمثلة في مصطلحات «السيادة» و «تحصين الأمن القومي» و «منع التهريب المتبادل»، إلا أن للمحللين السياسيين كلمتهم في توضيح أهداف ونتائج سياسية أخرى تتمثل في:

١. الإسهام في خنق ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزّة جراء تدمير الأنفاق الأرضية والتي توفر لفلسطينيي قطاع غزة طعامهم ودواءهم ومواشيهم ومعظم متطلبات حياتهم، ولاسيما بعد فرض الحصار الصهيوني الظالم على القطاع. الجدير ذكرُه. إنّ ٦٠٪ من اقتصاد قطاع غزّة اليوم يعتمد على الأنفاق بحسب كارين أبو زيد، المفوّض العامّ للأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا).
٢. تشديد الخناق على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتجفيف مصادر دعمها الخارجي؛ حيث إنها تدير شئون قطاع غزة بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية مطلع عام ٢٠٠٦، كما يهدف الجدار إلى تأليب الرأي العام الفلسطيني ضد حركة حماس وضد حكومتها في قطاع غزة.
٣. تقديمُ الدعم الهائل للجيش الصهيوني في حربه على قطاع غزة، عن طريق منع المقاومةَ الفلسطينية من الحصول على السلاح القادم عبر الأنفاق الأرضية، وخفض منسوب العمليات التي قد يقوم بها الفلسطينيون ضد الاحتلال الصهيوني.

المخاطر البيئية للجدار الفولاذي

١. إعاقة الانسياب المائي في الخزان الجوفي: يعتبر الخزان الجوفي الساحلي (Coastal Aquifer) المصدر الوحيد للمياه المستعملة في الشرب والري والاستخدامات الأخرى في قطاع غزة؛ ويميل اتجاه الخزان الجوفي عادة من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال في قطاع غزة. يعاني الخزان الجوفي من مشاكل جمة تكمن في شح مياهه وتلوثه وسوء إدارته، حيث يبلغ مقدار السحب السنوي منه حاليا حوالي ١٦٠ مليون متر مكعب في حين تبلغ كمية التعويض السنوي له حوالي ٩٠ مليون متر مكعب، وهذا يعني أن عجزا بمقدار ٧٠ مليون متر مكعب يصيب الخزان الجوفي سنويا في قطاع غزة. يعاني الخزان الجوفي أيضا من التلوث الكيميائي ولاسيما بأملاح النترات (Nitrates) والكلورايدات (Chlorides)، حيث بلغت مستوياتهما مبلغا عظيما تجاوز بكثير المسموح به عالميا تبعا لإرشادات منظمة الصحة العالمية (World Health Organization = WHO)، وهو ٤٥ ميليغرام / لتر للنترات و٢٥٠ ميليغرام / لتر للكلورايد. إن من شأن الجدار الفولاذي الذي يغوص في الأرض لأعماق ٢٠ – ٣٠ مترا أن يعوق ولو بشكل جزئي الانسياب المائي أو حركة المياه في الخزان الجوفي المشترك بين سيناء وقطاع غزة؛ وبالتالي يتوقع أن يهدد الجدار الفولاذي المخزون المائي الجوفي المهدد أصلا في قطاع غزة.

٢. تداخل مياه البحر (Seawater Intrusion) لمياه الخزان الجوفي: إن الإعاقة الكلية أو الجزئية – تبعا للتكوين الجيولوجي والهيدرولوجي للخزان الجوفي وطبقاته الحاضنة له – من شأنها أن تزيد الملوحة (Salinity) والموصلية الكهربية (Electrical Conductivity = EC) للخزان الجوفي؛ مما يعني تدميرا هائلا للخزان الجوفي نظرا لتفاقم ملوحته.

٣. إن عملية ضخ المياه المالحة القادمة من خلال الأنبوب البحري القادم من البحر الأبيض المتوسط في أعماق متباينة من الأرض ستجعل من التربة نظاما مشبعا ورخوا، يسهل من خلاله تدمير الأنفاق الحالية ومنع حفر أنفاق جديدة في المستقبل؛ ومما لا شك فيه أن دخول كميات هائلة من المياه البحرية إلى الخزان الجوفي يعني إصدار شهادة وفاة حتمية له، حيث ستزداد الملوحة إلى درجات مرتفعة تجعل من استخدام مياه الخزان الجوفي أمرا في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا.

٤. إن من شأن أعمال الحفر التي تقوم بها السلطات المصرية لتشييد الجدار الفولاذي العميق أن تساهم أيضا في دخول ملوثات (Pollutants) متعددة من السطح إلى الخزان الجوفي نتيجة لحدوث خلخلة في التربة وعدم تماسكها؛ مما يساهم في تدهور نوعية مياهه (Water Quality) وزيادة بؤس حالته البيئية.

٥. إن جل المياه المستغلة من الخزان الجوفي هي في الواقع من نصيب الإنتاج الزراعي الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة؛ وعليه فإن استخدام المياه الجوفية المتملحة جراء تداخل مياه البحر أو ضخ المياه من الأنبوب البحري المصاحب للجدار الفولاذي في محافظتي رفح وخان يونس على وجه التحديد، في

جنوب قطاع غزة، من شأنه زيادة ملوحة التربة الزراعية ذاتها وتغيير خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية؛ وهذا بدوره يقلل من خصوبتها وربما يجعلها متصحرة (Desertificated) أي عديمة أو قليلة الإنتاجية وهذا يعني تأثر الإنتاج الزراعي بشكل كبير. تجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة المواصي (طولها ١٤ كم وعرضها ١ كم) تعتبر من أخصب المناطق الزراعية في قطاع غزة، بل هي تعتبر سلة الغذاء بالنسبة للقطاع؛ وربما تكون من المناطق الأكثر تضررا نظرا لقربها الشديد من تأثيرات الجدار الفولاذي وأنبوبه البحري على المصادر المائية الجوفية.

٦. إن زيادة الأراضي الفلسطينية المتصحرة في قطاع غزة من شأنه أن يؤثر سلبيا على عناصر التنوع الحيوي (Biodiversity)؛ نظرا لأهمية الغطاء النباتي الطبيعي والزراعي في إيواء عناصر التنوع الحيوي، وتوفير الطعام وأماكن التزاوج والتعشيش والراحة والحماية لها.

٧. لقد تسبب الجدار العازل العنصري (Apartheid Isolation wall) الذي بناه الإسرائيليون في الضفة الغربية في عدم تواصل عناصر التنوع الحيوي؛ وهكذا ربما سيعمل الجدار الفولاذي الذي قد يمنع انتقال بعض الحيوانات البرية الحافرة وأحيانا الزاحفة من سيناء إلى غزة وبالعكس؛ كما أن أعمال التشييد للجدار سيصحبها تدمير كبير للغطاء النباتي المتنوع في المنطقة (بساتين اللوزيات والفواكه)، والذي بدوره سيؤثر سلبا على أماكن تعشيش وتكاثر الطيور والحيوانات البرية الأخرى.

٨. تعتبر الأنفاق الأرضية السبيل الأوحد حاليا لتزويد سكان قطاع غزة بأنواع الحيوانات البرية (Wildlife) التي تعج بها حدائق الحيوانات (Zoological Gardens) في قطاع غزة، والتي تساهم في تنمية الوعي لدى كافة شرائح المجتمع الفلسطيني حول قضايا التنوع الحيوي وحماية الحياة البرية؛ بل إن هنالك قيما كثيرة يستقيها زوار حدائق الحيوانات من الحيوانات نفسها التي يأتي أكثر من ٨٠٪ منها عبر الأنفاق؛ وعليه فإن تدمير الأنفاق بفعل الجدار الفولاذي سيعمل على وقف التزود بالحيوانات البرية التي تموت بشكل مستمر لعدم وجود الخبرة الكافية لدى ملاك تلك الحدائق في إدارتها ورعاية الحيوانات بداخلها. تجدر الإشارة هنا إلى أن حدائق الحيوانات الصغيرة انتشرت في قطاع غزة في السنوات الثلاث الأخيرة، وهي تعتبر متنفسا هاما لأهالي القطاع ولاسيما الأطفال، وإن إغلاقها المتوقع جراء بناء الجدار الفولاذي وتدمير الأنفاق سيعمل على قتل الروح الترفيهية لدى الفلسطينيين.

٩. إن التدمير المتوقع للأنفاق جراء تشييد الجدار الفولاذي سيقلص عناصر الوقود التي تدخل إلى قطاع غزة من جمهورية مصر العربية؛ وهذا بدوره سيكون له آثار صحية ونفسية واجتماعية وغيرها. إن واحدا من أهم الأبعاد البيئية المرتبطة بنقص إمدادات الوقود هو تدمير التنوع الحيوي النباتي الهش أصلا في قطاع غزة؛ إذ من المتوقع قطع الأشجار والشجيرات والنباتات لاستخدام أخشابها كوقود؛ وهذا ما عايشناه

واقعا مريرا في بداية عام ٢٠٠٨، عندما منعت إمدادات الوقود من الوصول إلى قطاع غزة، واستخدم زيت الطهي (السيرج) وقتئذ كوقود للسيارات، كما قطعت الأشجار والنباتات الخشبية لتصبح مصدر وقود في وقت شح فيه غاز الطهي والكيروسين ومشتقات الوقود الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل في قطاع غزة. إن القطع المتوقع للغطاء النباتي سيعقبه تدهور في جميع أشكال التنوع الحيوي ولاسيما المجموعات الفقارية الأرضية (Terrestrial Vertebrate Fauna) جراء فقدها للملاذ، ومصدر الطعام، وأماكن التعشيش والتفريخ والراحة والرقاد.

١٠. الأنفاق الأرضية هي شريان حياة ضروري لقرابة ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون تحت وطأة الحصار الصهيوني منذ ٣ سنوات.

١١. تدمير البنى التحتية والمباني: إن تدمير الأنفاق جراء تشييد الجدار الفولاذي وأنبوبه البحري سيعمل على خلخلة الأرض وانهيارها في المنطقة الحدودية؛ مما يتسبب في كوارث جمة تلحق بالسكان المجاورين للمنطقة الحدودية وبالمواطنين الذين يعملون في الأنفاق، كما أن اللجوء المتوقع لحفر أنفاق بأعماق سحيقة سيكون وبالا على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية، وربما لا يمكننا في الوقت الحالي معرفة مخاطر اكتظاظ الأنفاق الأرضية في مساحات محدودة على طول الشريط الحدودي، وهل يكون لذلك عواقب مستقبلية متوقعة.

١٢. الصحة العامة: إن الإنسان هو العنصر الأساسي في البيئات الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل هو محور التنمية الأساسي في المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة وتدمير الأنفاق الأرضية التي تعتبر شريان حياة ورئة تنفسية للإنسان الفلسطيني،لكونها تزوده بمعظم متطلبات حياته ودوائه من مصر إنما هو تدمير وقتل وتجويع للإنسان الفلسطيني المحاصر منذ سنوات في سجنه الكبير المسمى بـ "قطاع غزة". تجدر الإشارة هنا إلى أن ما يدخل عبر المعابر الرسمية بين قطاع غزة والكيان الصهيوني لا يمثل سوي الشيء اليسير من متطلبات الغزيين المحاصرين؛ وعليه فإن الأنفاق هي الوسيلة الوحيدة لتزويد أهل غزة بما يلزمهم، وبما يحفظ عليهم صحتهم وكرامتهم.

هل تقهر صلابة الجدار الفولاذي صلابة الغزيين؟

أكدت الكولونيل الأمريكية المتقاعدة آن رايتلا أن الجدار الذي يقام على الحدود بين مصر وقطاع غزة لن يتمكن من احتواء روح البقاء لشعب قطاع غزة الصلب، وسوف تصبح التكنولوجيا الأمريكية الفائقة مرة أخرى أضحوكة العالم؛ فشباب غزة الذين يكرسون جهودهم لبقاء شعبهم حياً، سوف يتغلبون مرة أخرى على التكنولوجيا عن طريق الحفر لأعماق أكبر، وعلى الأرجح سينجحون في اختراق الجدار "غير القابل للاختراق" بطريقة جديدة وبسيطة ومنخفضة التقنية والحاجة أم الاختراع.

أثر جدار رفح الفولاذي على القطاع الزراعي[٢]

مقدمة:

لم تعد قضية بناء الجدار الفولاذي على الحدود بين فلسطين ومصر سرا خافيا على أحد، وإصرار جمهورية مصر العربية على الاستمرار في البناء أوضحه السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك في خطاب علني أمام مجلس الشعب الموقر خلال شهر كانون الثاني يناير ٢٠١٠ م.

من هنا كان من حقنا أن نوضح أن لهذا الجدار العديد من المخاطر المتعلقة بالبيئة والأمن المائي الفلسطيني أشد من أثره السياسي أو الأمني العسكري، سواء أكانت الحدود المقامة بين فلسطين ومصر تمثل إرادتنا أو لا تمثلها، فالخطر قائم على كلا الجانبين تبعا للتغيرات التي سيحدثها الجدار.

يعلم الجميع أن خريطة فلسطين كانت قد رسمت طبقا لاتفاقية سايكس- بيكو ـ كدول عربية أخرى ـ بحيث تجيّر الموارد المائية لصالح الدولة المزمع قيامها لتكون وطنا لليهود؛ ومن هنا خسرت سوريا والأردن ولبنان شراكة حقيقية في موارد لها فيها نصيب معلوم، سواء أقيمت دولة إسرائيل أو دولة فلسطين؛ وبذلك زرع اللغم لينفجر لاحقا،

والآن نحن أمام خطر يتهدد مياهنا الوحيدة العذبة المتبقية لنا في رفح بعد أن حرمت غزة من مياهها السطحية، ومن نصيبها من أي مورد فلسطيني كطبريا أو خزانات مياهنا الجوفية في الضفة المحتلة، أو غيرها

٢ ورقة أثر جدار رفح الفولاذي على القطاع الزراعي، م. نزار عبد العزيز الوحيدي ٢٠١٠.

المثقاب الذي يقوم بالحفر لتثبيت الأنابيب الرأسية

آلة رفع الألواح الفولاذية

البعد القانوني والعلمي:

هناك قضيتان مهمتان مستثنيتان في هذا المشروع وهما:

أولا البعد القانوني:

تعتبر المياه الجوفية في خزان المياه الساحلي موردا مشتركا بين مصر وفلسطين، وأنه بحسب القوانين العالمية لا يحق لأحد من الشركاء أن يتسبب في أية أضرار تفسد المورد أو أن تؤثر في استدامته.

ثانيا:البعد البيئي:

وهو أن إنشاء مشروع عملاق كهذا المشروع له من الآثار السلبية الكثير لا يتم الموافقة عليه إلا بعد إجراء دراسة علمية بيئية اختصاصية، تحدد مخاطر هذا المشروع المتوقعة وتسمى «دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع، أو EIA ، وهو ما لم يصل للجانب الفلسطيني أية إيضاحات أو معلومات عنه.

تصميم وآلية عمل الجدار:

الجدار عبارة عن مجموعة من المنشآت منها:

جدار فولاذ:

عبارة عن ألواح معدنية تدق في التربة متلاصقة ورأسيا لغمق ٣٠ مترا، هدفها أن تمنع حفر الأنفاق وتغلق القائم منها.

الأنابيب المائية:

أنابيب مائية ضخمة لسحب المياه من البحر باتجاه يوازي الجدار، ومجموعة من الأنابيب الرأسية ليس هناك أية معلومات حول أقطارها أو كميات المياه التي سيتم ضخها عبرها.

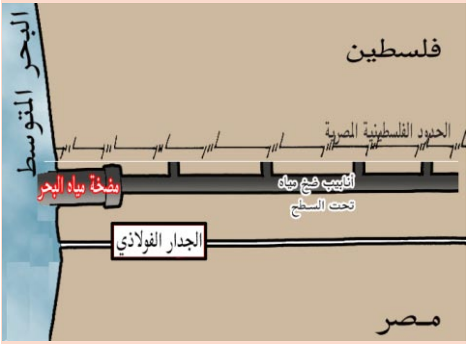

شكل تصوري لمسار الجدار والأنابيب

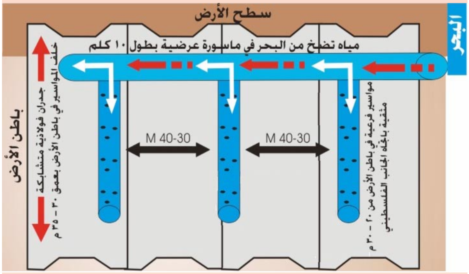

شكل تصوري للألواح الفولاذية والأنابيب

آلية العمل:

سيتم ضخ المياه في التربة إلى أسفل لعمق يقدر أيضا بحوالي ٣٠ مترا.

المياه القادمة عبر الأنابيب ملوثة ومالحة؛ تجر المياه من قبالة شاطئ رفح الملوث بمياه محطة مجاري رفح الفلسطينية؛ وسيتم حقنها في التربة بما تحمله من أملاح وملوثات، ولكننا لا نعلم شيئا عن كميات المياه ولا عن عدد ساعات التشغيل.

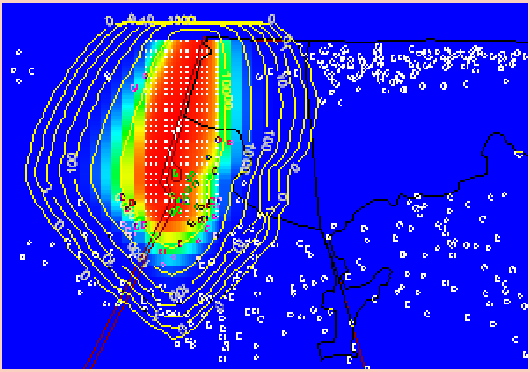

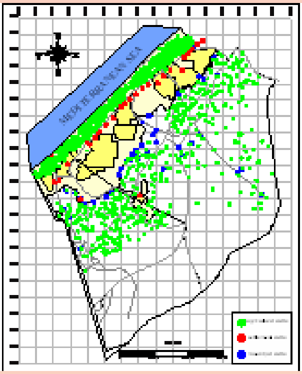

التلوث المتوقع وبقعة التملح التي ستتكون بفعل الضخ بمياه مالحة
الآبار الجوفية المتوقع تأثرها بالمياه المالحة

الأضرار المتوقعة:

تتسرب المياه في القطاع الأرضي بسرعة باتجاه رفح فلسطين بكل تأكيد؛ وستسهم الأنفاق في نقلها بسرعة كبيرة، وهنا ستبدأ الأزمة الحقيقية في تملح المياه الجوفية.

أثر بيئي:

- تدمير الخزان الجوفي في هذه المنطقة بعد تلويثه بمياه البحر المالحة وملوثات عضوية وحيوية ممرضة، منقولة عبر مياه البحر الذي تطرح فيه مياه محطة معالجة المياه العادمة (المجاري) في رفح؛ وهي تضخ يوميا ما لا يقل عن ٢٠ ألف متر مكعب من المياه غير تامة المعالجة وغير المعقمة.
- انهيارات تربة قد تمتد إلى داخل مخيم رفح ومدينة رفح.
- فقد مصدر المياه الوحيد في رفح؛ وهذا يعني تصحر ما لا يقل عن ١٥ ألف دونم من المساحات الزراعية.

أثر اقتصادي:

- ضياع ٢٠ ألف فرصة عمل
- إيقاف دورة مالية تقدر بـ ٤ ملايين دولار يوميا
- تدمير القطاع الزراعي في رفح وخانيونس

الآثار المترتبة على انشاء الجدار الفولاذي[٣]

بدأت مصر بتنفيذ الجدار الفولاذي العازل أو ما يُسمى بـ"جدار الموت المصري" وهذا باعتقادي الاسم الحقيقي للجدار الذي تقيمه على حدودها مع قطاع غزة؛ وذلك لاسباب عديدة سنجمل بعضا منها في هذا التقرير.

يتكون جدار الموت من جزئين رئيسين: الأول هو الجدار الفولاذي الذي يتكون من صفائح فولاذية بطول ٣٥-٣٠ مترا تدق في باطن الأرض، كما في الصورة رقم (١).

صورة رقم (١)

والثاني هو الأنبوب المائي الذي يتكون من ماسورةٍ رئيسة ضخمةٍ، تمتد من البحر غربًا بطول عشرة كيلومترات باتجاه الشرق؛ يتفرّع منها مواسير في باطن الأرض مثقبة باتجاه الجانب الفلسطيني؛ يفصل بين الماسورة والأخرى ٣٠ أو ٤٠ مترًا؛ حيث تضخ المياه في الماسورة الرئيسة من البحر مباشرة.

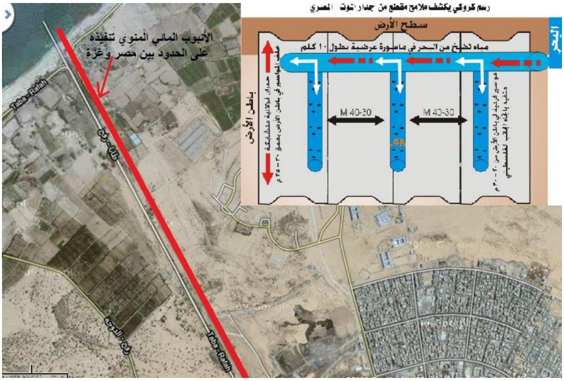

كما هو مبين في الرسم الكروكي التالي، صورة رقم (٢)

٣ الآثار المترتبة على إنشاء الجدار الفولاذي، ماجد فتحي حمادة ٢٠١٠.

المخاطر المائية والبيئية للجدار

أولا: المخاطر البيئية:

إن هذا الجدار سيكون له أثر خطير على عناصر البيئة الطبيعية في كلا الجانبين الفلسطيني والمصري، وبالخصوص على عنصري المياه الجوفية والتربة؛ حيث إن إنشاء الجدار يتسبب في تقطيع واقتلاع عدد كبير من الأشجار التي سوف يمر إنشاء الجدار بها؛ وهي الأشجار المزروعة على مساحة بطول ١٠ كيلومترات وبعرض ٥٠ إلى ١٠٠ متر؛ حيث إن هذه المنطقة تلزم لعملية الإنشاء وتحرك الآليات العملاقة المستخدمة في عملية الإنشاء صورة رقم (٣)، ويقدر أن عدد هذه الأشجار سوف يزيد على ٢٠,٠٠٠ شجرة'.

وذلك من شأنه أن يفقد المنطقة عدد ضخما من الأشجار، أكثرها من أشجار الزيتون واللوزيات، وهذه الأشجار لها أهمية اقتصادية واجتماعية معروفة ومهمة للسكان، إضافة إلى أهميتها البيئية التي تتمثل في الحفاظ على التنوع الحيوي بنوعيه النباتي والحيواني، والخفض من الغازات المسببة لظاهرة تغير المناخ، وخصوصاً غاز ثاني أكسيد الكربون'.

صورة رقم (٣)

ثانيا المخاطر المائية :

تأثير جدار مصر الفولاذى على مصادر المياه الجوفية: إن إنشاء جدار فولاذي في باطن الأرض من قبل الحكومة المصرية على طول الحدود مع قطاع غزة من شأنه أن يؤثر سلباً، وبشكل كبير، على مصادر المياه الجوفية في تلك المنطقة. وذلك لأن الجدار الفولاذي الذي سيصل عمقه في باطن الأرض بين ٢٠ - ٣٠ مترا سيعيق الانسياب المائي في الخزان الجوفي المشترك بين سيناء وقطاع غزة؛ وبالتالي سيهدد الخزان الجوفي الذي يعاني من مشاكل جمة تكمن في شح مياهه وتلوثه.

كما أنه من المتوقع أن تتدهور نوعية هذه المياه بعد إنشاء هذا الجدار لاحتمالية تسرب ملوثات من سطح الأرض إلى باطنها؛ وبالتالي إلى المياه الجوفية، نتيجة حدوث خلخلة في طبقات التربة غير المشبعة كنتيجة مباشرة لعمليات الحفر الخاصة بهذا الجدار أو إحلال التربة الأصلية المتماسكة ذات النفاذية المنخفضة بتربة رملية غير متماسكة ذات نفاذية عالية.

إن الخزان الجوفي الساحلي يعتبر من الخزانات الجوفية الأكثر حساسية للتلوث في العالم؛ وذلك لقرب مستويات المياه الجوفية فيه من سطح الأرض، بالإضافة إلى طبيعة ونوعية التربة الرملية . وكذلك توجد احتمالية كبيرة لحدوث تآكل وتصدع في هيكل هذا الجدار على المدى البعيد نتيجة لوجوده في بيئة رطبة وخاصة في موسم الأمطار. وتجدر الإشارةً إلى احتمالية انتقال بعض العناصر الثقيلة والنادرة المكونة لهذا الجدار ووصولها إلى هذه المياه، وبالتالي تلويثها.

المخاطر المائية والبيئية للقناة المائية:

الأنبوب المائي الذي يتكون من ماسورةً رئيسيةً ضخمةً تمتد من البحر غربًا بطول عشرة كيلومترات باتجاه الشرق؛ يتفرّع منها مواسير في باطن الأرض بعمق ٣٠ مترا مثقبة باتجاه الجانب الفلسطيني؛ يفصل بين الماسورة والأخرى ٣٠ أو ٤٠ مترًا، حيث تضخ المياه في الماسورة الرئيسية من البحر مباشرة.

هذا يعنى ضخ المياه المالحة على المياه الجوفية مباشرة في بعض المناطق التي تمتاز بقرب منسوب المياه الجوفية ؛ حيث إن ذلك سيؤدى إلى تدهور المئات من الآبار الأرتوازية في منطقة رفح وبخاصة منطقة المواصي التي تعتبر السلة الغذائية الرئيسية في القطاع . وهذا يعني تعريض المنطقة لكارثة كبرى غير مسبوقة ينتج عنها شلل تام في الأنشطة الزراعية، وعدم صلاحية التربة للزراعة ويستحيل علاجها بملايين الدولارات وإعادتها إلى الوضع السابق.

أما الخطر الحقيقي للقناة الماتية فيكمن في الانهيارات الكبيرة التي ستحدث للتربة بسبب تدفق المياه في الأنفاق؛ فمن المعروف أن ميل النفق هو من الجانب المصري إلى الجانب الفلسطيني؛ وهذه الخاصة بسبب التسهيل في عملية سحب البضائع صورة رقم (٤).

صورة رقم (٤)

هذا الميل والانحدار سيجعلان تدفق المياه باتجاه الجانب الفلسطيني مما يعمل على تفكك التربة الطينية والمكونة لجدران الأنفاق وتآكلها؛ مما يؤدي إلى انهيارات كبيرة في التربة. وبما أن هناك المئات من الأنفاق في هذه المنطقة ذات الكثافة العمرانية الكبيرة صورة رقم (٥) فإنه سيؤدي إلى تصدعات في تلك المباني بل الانهيار المفاجئ للعديد منها، ولاسيما تلك المباني التي يتم حفر الأنفاق من خلالها.

صورة رقم (٥)

ملاحظة هامة :

من السهل حفر نفق، ولكن من الصعب جدا ردمه؛ وإذا كانت تكلفة حفره عشرات الآلاف من الدولارات فإن ردمه بطريقة سليمة سيكلف مئات الآلاف من الدولارات.

البعد الاقتصادي لبناء الجدارعلى امتداد الحدود المصرية الفلسطينية[٤]

أولا: المنظور الموضوعي للتعامل مع بناء الجدار في إطار العمق الاستراتيجي للعلاقات المصرية الفلسطينية:

إن من الأهمية بمكان أن تسود علاقات وثيقة وعلاقات طبيعية بين جمهورية مصر العربية والسلطة الفلسطينية، كبلدي جوار، من خلال الحدود المشتركة بين البلدين والتي تمتد من البحر غربا إلى أقصى حدود محافظة رفح شرقا لمسافة ١٤ كيلومترا. لذا فإن النقاش في هذه الورقة ينطلق من قاعدة أهمية هذه العلاقات وأهمية الحفاظ عليها، وبخاصة لأن هناك اتفاقيات اقتصادية وتجارية جرى توقيعها بين مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية خلال التسعينات من القرن الماضي، إضافة إلى الاتفاقيات العديدة الموقعة في إطار جامعة الدول العربية، ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسوق العربية المشتركة، واتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية.

أما موضوع الجدار فالمدخل لمناقشته يتم من خلال اللجان المختصة التي يمكن أن تبحث هذا الأمر على مستوى رفيع بين البلدين، وفي إطار العلاقة الإستراتيجية بينهما.

ثانيا: الحالة الاستثنائية وغير الرسمية للأنفاق:

أدت الإجراءات الإسرائيلية المتشددة والحصار الذي فرضته على قطاع غزة وحرمان سكانها من الحصول على احتياجاتهم الرئيسة التي تشكل في غالبيتها مطلبا رئيسا ومهما للسكان، وكذلك المعاناة الشديدة التي عاناها السكان ، - أدت إلى إدخال ما يحتاجونه عبر أنفاق أرضية يتم حفرها بين مدينتي رفح الحدوديتين. ومع الإقرار بأن هذا الإجراء هو غير قانوني إلا أن الضرورة قد فرضته كوضع استثنائي؛ وعليه، فلا مبرر لاستمرار هذه الأنفاق عند التوصل إلى حلول تسمح بإعادة الأوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه في السابق.

مع الأخذ في الحسبان أن استخدام الأنفاق وإن كان قد ساهم في تعويض جزء من احتياجات السكان، كما ساهم في توفير فرص عمل للعديد من الشباب الباحثين عنه، وذلك على مستوى البلدين، إلا أنه قد ارتبط بجوانب سلبية عديدة كان من أبرزها وقوع ضحايا كثر بين قتلى وجرحى يقدر عددهم بالمئات خلال السنوات القليلة الماضية، مع غياب مفاهيم السلامة وحماية المستهلك.

ثالثا: البعد الاقتصادي لبناء الجدار:

يدفعنا الحديث عن الأضرار الاقتصادية لبناء الجدار إلى التمييز بين حالتين :

الحالة الأولى: وهي الأوضاع السائدة قبل بناء الجدار والمتمثلة في انتظام تدفق البضائع عبر الأنفاق الأرضية التي جرى حفرها وتجهيزها .

---

٤ البعد الاقتصادي لبناء الجدارعلى امتداد الحدود المصرية الفلسطينية، أ.د. معين محمد رجب ٢٠١٠.

جاءت هذه المرحلة بعد محطات عديدة تكاثفت خلالها القيود المتشددة المفروضة على قطاع غزة والتي ارتبطت تحديدا بالانسحاب الإسرائيلي عن القطاع، ثم الخطوات التالية عقب فوز حركة التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، وأخيرا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة فيما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ ينا ير ٢٠٠٩.
وهذه الحالة وإن كانت تنتظم فيها حركة انتقال البضائع إلا أنها في ظل أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة، وبخاصة لأن العمل في ظل تجارة الأنفاق لا يخلو من سلبيات ألحقت الضرر بكثير من أوجه المعاملات.

وطوال هذه الفترة شكلت هذه الأنفاق فرصة كبيرة لإدخال كميات متزايدة من البضائع، إضافة إلى تنوعها، بحيث شملت هذه الأصناف السلع الغذائية والأقمشة والملابس والأخشاب والورق وقطع الغيار والأجهزة الكهربية والأدوات المنزلية وقطع غيار السيارات والوقود ومولدات الكهرباء والدراجات النارية، وحتى السيارات بعد تقطيعها إلى عدة أجزاء؛ هذا إضافة إلى الثروة الحيوانية كالأبقار والأغنام بجانب الحيوانات الأخرى المخصصة لحدائق الحيوان، وأشكال مختلفة من المواد والحبوب المخدرة، وغير ذلك من الأصناف .

وليست هناك تقديرات دقيقة حول قيمة هذه البضائع بسبب عدم اتباع طرق محددة لمتابعتها وحصرها مع عدم وجود رقابة تامة على تدفقاتها. إلا أن هناك بعض التقديرات التي ترى أن قيمة هذه البضائع قد تتراوح بين ٢ - ٣مليون$ يوميا أخذا في الحسبان الطلب الاستهلاكي المتزايد رغم البطالة العالية وتدني مستويات الدخول.

الحالة الثانية: وهي الأوضاع التي ستسود عقب انتهاء العمل ببناء الجدار واستكمال تجهيزاته، بجانب الترتيبات الأخرى المكملة لبناء الجدار من حيث إقامة منطقة عازلة تجعل من الصعوبة حفر أنفاق جديدة، إلا بتجهيزات ضخمة ونفقات باهظة

ويترتب على الحالة الأخيرة أننا سنجد أنفسنا أمام ثلاثة مسارات:

المسار الأول: ويقوم على استكمال بناء الجدار بشكل كامل مغطيا امتداداته الحدودية بين مدينتي رفح من الغرب بحرا إلى الشرق حتى معبر رفح؛ مما يعني نجاح الجدار تماما في إيقاف حركة المبادلات الاستثنائية عبر هذه الأنفاق وإيقاف العمل بها؛ وذلك بسبب اصطدام الأنفاق الراهنة بالجدار وتعذر تجاوزه إن لم يكن مستحيلا، بسبب المواصفات العالية لهذا الجدار الذي يتعذر اختراقه أو تدميره.
هذا إضافة إلى ضخ المياه المالحة، حسب المصادر الإعلامية، على امتداد هذا الجدار لتتسرب إلى عمق التربة وتجعلها رخوة وغير متماسكة مما يتعذر معه بناء أنفاق جديدة أسفل الجدار .

إن توقف العمل كليا بالأنفاق واستمرار الإغلاق التام للمعابر التجارية المختلفة من شأنهما أن يحرما الأسواق المحلية من المنتجات التي كانت ترد عبر الأنفاق ، وبخاصة السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج ومواد البناء المحدودة؛ وبذلك ستتقلص حركة

الأسواق المحلية، وسيتوقف كثير من العمال العاملين في هذا النشاط وفي غيرها من الأنشطة المرتبطة بها؛ مما قد يساهم في ركود حركة الأسواق بشكل كبير.

وهذا أكبر تأثيرا وبخاصة إذا علمنا أن حركة التجارة الداخلية والخارجية من الأنشطة بالغة الأهمية في مجال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوليد الدخل .. ومثل هذه الحالات ستكون مرشحة لقيام السوق السوداء في كثير من السلع وبخاصة السلع الضرورية منها، مع حدوث ارتفاعات باهظة في الأسعار ستجد من يعطى التبريرات لها، ناهيك عن معاناة المواطنين في الأسواق للتزود باحتياجاتهم مع الوقوف في طوابير لانهاية لها.

أما عن الموارد البشرية العاملة في الأنفاق فهي تضم أصحاب الأنفاق، والمستثمرين لأموالهم في هذه الأنفاق، وكذلك العمال الأجراء، وهناك في المتوسط نحو ١٠ عمال على الأقل يعملون في الوردية الواحدة أي نحو٢٠عاملا في كل نفق ومعنى ذلك أن هناك قرابة ٢٠ ألف عامل يعملون في الأنفاق كأجراء، إضافة إلى الأعمال المرتبطة بنشاط تجارة الأنفاق مثل سيارات نقل الركاب، وسيارات نقل البضائع، ومقاولي الحفر، والأعمال الأخرى المرتبطة بتجهيزات النفق وصيانته.

ومن ثم ففي حالة توقف الأنفاق تماما عن العمل فإن هناك قرابة ٣٠ ألف عامل سيفقدون أعمالهم من جراء توقف أنشطتهم؛ ومن ثم سينضمون إلى صفوف البطالة التي هي في الأصل بطالة عالية، وتقدر بنحو ٣٥ ٪ -٤٠٪ من قطاع غزة. وسيحرم هؤلاء من الدخول التي يحصلون عليها هم والأسر المعالة الذين يبلغ عددهم نحو ١٥٠ ألف فرد؛ ومن ثم سوف تزداد معاناتهم وسوف ينتقلون إلى فئات السكان ممن هم أدنى من خط الفقر، وفي مستويات الفقر المدقع.

أما عن أصحاب الأموال فسوف يجدون أن استثماراتهم قد تجمدت والتزاماتهم قد تزايدت، وبخاصة لأنهم قد يفقدون جزءا من معاملاتهم إن لم يكن جميع هذه المعاملات إضافة إلى أعباء أقساط الديون المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المصرفية، وزيادة أعداد وقيم الشيكات المرجعة.

وهكذا فسوف تكون هناك سلسلة متتابعة من التداعيات، نظرا لترابط وتشابك المعاملات بين مختلف قطاعات وأنشطة المجتمع؛ وسيترتب على ذلك حدوث تراجع ملموس في النمو الاقتصادي الاستثنائي، إضافة إلى التراجع في نصيب الفرد من الدخل.

المسار الثاني: ويقوم على أساس إمكانية حفر أنفاق أكثر عمقا وأعلى تجهيزا وأطول مسافة، وذلك برغم أن هذه الخطوة باهظة التكاليف وتحتاج إلى خبرة طويلة وزمن أطول ومخاطرة أشد وملاحقة أمنية مكثفة، مما يعني إمكانية تشغيل بعض هذه الأنفاق جزئيا. وسيكون عدد هذه الأنفاق قليلا جدا نتيجة للأسباب السابق ذكرها، وسوف يكون دورها محدودا في مجال التخفيف من المعاناة الشديدة للسكان؛ ومن ثم تصبح غير ذات ضرورة.

ويقوم كلا هذين المسارين على أساس استمرار حالة الحصار الإسرائيلي الراهنة

المسار الثالث: حدوث مصالحة تسمح بإعادة فتح المعابر بانتظام؛ وبالتالي تنتهي مبررات حفر الأنفاق.

وبصورة عامة فإنه يصعب ترجيح أي من هذه الاحتمالات؛ لأن هناك العديد من التعقيدات التي تكتنف هذه المسألة بصورة يصعب الفصل بين أطرافها والوقوف على تشابكاتها، مع العلم أن فرص هذه المسارات تبقى متاحة وقائمة وإن كانت بدرجات متباينة .

وفي تقديرنا أن بذل الجهود الحثيثة نحو إنهاء حالة الانقسام الداخلي قد تكون هي المدخل الأساس والمناسب للتعامل مع مختلف قضايانا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي من شأنها وضع المسار الاقتصادي في طريقه الصحيح.

رابعا: الخاتمة والتوصيات:

لأهمية العلاقات الاقتصادية مع جمهورية مصر العربية، فإن تعزيزها يمثل مرتبة متقدمة ضمن سلم أولويات الفلسطينيين، وبخاصة لأن العلاقات الاقتصادية بين مصر والفلسطينيين كانت علاقات قوية على الدوام وعلى مر العصور. وكان التبادل التجاري بين البلدين سمة واضحة في هذه العلاقات، لما لهذا التبادل من منافع متبادلة في ظل الجوار والارتباط الحدودي والصلات العميقة عبر التاريخ في الماضي إضافة إلى الحاضر.

وعليه فإن المحافظة على هذه العلاقات في إطارها الرسمي والشعبي ومن خلال المصلحة المتبادلة من شأنه أن يزيد من حجم هذه المبادلات بصورة كبيرة، وهو مسعى تحرص البلدان العربية أيضا على تنميتها وتطويرها؛ الأمر الذي يقود إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين أوضاع الميزان التجاري لهما، مما يؤكد على أهمية انفتاح البلدين من خلال المعابر الرسمية بشكل انسيابي ومنتظم.

وحتى يتحقق ذلك فإن هذه الورقة توصي بأن تتجه الجهود نحو معالجة الوضع الراهن من خلال المباحثات بين الجانبين، وكذلك من خلال الحوار البناء الذي يفضي إلى اتفاق يعزز حرية حركة البضائع والأفراد؛ ومن ثم فتح معبر تجاري بين مدينتي رفح يسمح بتداول البضائع عبر القنوات الرسمية، مع انتظام حركة انتقال الأفراد بشكل منتظم في كلا الاتجاهين.

هذا بالإضافة إلى إيجاد الآليات اللازمة لإعادة تفعيل وتشغيل جميع المعابر الأخرى في قطاع غزة؛ مما يساهم أيضا بتنشيط الحالة التجارية بين الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع من جهة وبين مصر من أخرى؛ الأمر الذي يسمح بامتداد هذه العلاقات بين فلسطين والدول العربية الأخرى والدول الأجنبية.

للمصالحة الفلسطينية أهمية بالغة في تجاوز العقبات المشار إليها لأنها تسمح باستغلال الطاقات الفلسطينية وصهرها في بوتقة واحدة ومتماسكة.

مركز العمل التنموي / معاً

ص.ب.51352 أو 51793 القدس
رام الله: نزلة البريد، عمارة الغرفة التجارية، الطابق الرابع
هاتف: 02-2954451 / 02-2986796 فاكس: 02-2950755
البريد الإلكتروني: maan@maan-ctr.org
مدينة غزة: خلف السرايا، بناية أبو شعبان، الطابق الثالث ص.ب. 5165 غزة
تلفاكس: 08-2823712
البريد الإلكتروني: maanc-g@palnet.com
الصفحة الإلكترونية: www.maan-ctr.org

تم تمويل هذه النشرة من مؤسسة Cordaid ضمن مشروع NAR